السيد الأمين العام للأمم المتحدة المحترم

السيد رئيس مجلس الأمن الدولي المحترم

السادة أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة المحترمين

يهدي إليكم القانونيون السوريون الأحرار أطيب تحياتهم ويودون إعلامكم بما يلي :

الموضوع : شركات إعادة الإعمار الإيرانية والروسية في سورية على دماء السوريين وجرائم التهجير القسري والإبادة الجماعية .

الرقم : ١٩ التاريخ : ٩ / ٧ / ٢٠١٨

السيدات والسادة :

دأبت إيران بشكل حثيث وواضح خلال العشرين عاماً الماضية على التغلغل في المجتمع السوري من خلال دعم القطاع الاقتصادي في سورية **وإنشاء معامل كمعمل الاسمنت بحماة ومعمل سيارات سابا بحمص ومن خلال دعم القطاع التعليمي في المناطق النائية في سورية** والجمعيات المختصة وضخت الكثير من الأموال بهدف نشر المذهب الشيعي في سورية تحقيقاً لمشروعها المزعوم (الهلال الشيعي) .

وباندلاع الثورة السورية ووقوف نظام ملالي طهران إلى جانب نظام بشار القمعي الاستبدادي بدأت إيران بتنفيذ مشروعها الطائفي البغيض في سورية من خلال عمليات التهجير القسري في مناطق كثيرة في سورية انتفضت على هذا النظام وذلك وصولاً لعملية التغيير الديموغرافي الذي خططت له إيران منذ عقود ولازالت .

وتمهيداً لعملية التغيير الديموغرافي في سورية وبعد أن سيطرت قوات النظام والقوات الإيرانية والقوات الروسية على بعض المناطق في دمشق ومحيطها تم إصدار القرارات والمراسيم التشريعية التي تبيح إلغاء ملكية العقارات من اسم المالكين الأصليين الذين هجروا بعد أن أصبحت عقاراتهم عبارة عن أنقاض وذلك بطريقة احتيالية بلباس قانوني مثالاً على ذلك القانون رقم ٦٦ لعام ٢٠١٢ والقانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٨ .

و مع استكمال سيطرة قوات نظام بشار الأسد والقوات الإيرانية على أحياء دمشق ومحيطها جاء القانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٨ لاستكمال مشروع التغيير الديموغرافي الذي سعت إليه إيران منذ عقود من الزمن .

كما أصدرنظام بشار الأسد المرسوم التشريعي رقم ١٩ بتاريخ ٢٠١٥/٥/٣٠ و بموجبه قامت محافظة دمشق بتأسيس شركة قابضة باسم (دمشق الشام القابضة) بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٧ سجلها التجاري رقم (١٧٩٥١) تاريخ ٢٠١٧/١/٤ برأسمال ٦٠ مليار ليرة سورية بحجة تطوير المناطق التنظيمية **وتأسيس شركات تابعة لها ، مساهمةً في ذلك بإدخال شركات الإعمار الروسية والإيرانية وبذلك فإن هذه الشركة (دمشق الشام القابضة) تعتبر هي الذراع التنفيذي لمحافظة دمشق في التغيير الديموغرافي المنشود لإيران وروسيا في مناطق دمشق**

من خلال إبرامها لعقود شراكة مع شركات قطاع خاص وأفراد ومجموعات تجارية مقابل تمليكها ٥١% من أسهم المشاريع .

السيدات والسادة :

استناداً لما ذكر فإن شركة دمشق الشام القابضة بدأت بافتتاح مشروعين في محافظة دمشق تحت عنوان (ماروتا وباسيليا) على العقارات الخاصة في منطقة المزة والرازي وداريا وكفرسوسة والقدم وطرحت هذين المشروعين في

سوق الاستثمار الأمر الذي أدى **لدخول الشركات الإيرانية وشركات القطاع الخاص المملوكة لرامي مخلوف وشركائه إضافة للشركات التي ترتبط ببشار الأسد وعائلته**

واقعياً ما يُدفع في السياسة يُصرف من الاقتصاد فروسيا لم تكتفي فقط بعقود التنقيب عن النفط والغاز في الساحل السوري التي أبرمتها مع حكومة نظام بشار الأسد والتي بلغت قيمتها الأولية ١٠٠ مليون دولار وإيران أيضاً لم تكتفي بعقود توريد الاسمنت التي وقعتها أيضاً مع حكومة نظام بشار الأسد بل كلاهما امتدت شهيته إلى مشاريع إعادة الإعمار فكلتا الدولتين تتفحصان حصتهما من المشاريع العقارية لإعادة إعمار المناطق المدمرة وتوجد أسماء شركات ستلعب دوراً أساسيا في إعادة الإعمار من بينها **الشركة العقارية الايرانية "ايران يون" التي شيدت مبنى السفارة الإيرانية الجديد في اتسترداد المزة ونالت حصة من إعمار المنطقتين التنظيميتين في دمشق ١٠١ / ١٠٢**

السيدات والسادة :

حتى لو طمأنت التصريحات الرسمية لدمشق بأن إعادة الإعمار سيكون بأيادي وأموال السوريين فإن مثل هذه التصريحات تبقى **لغة رومانسية احتيالية** بحسب كون نظام الأسد يعاني من ضائقة اقتصادية خانقة لذا فإن استخدام شركات عقارية يملكها سوريون **مثل رامي مخلوف وغيره ستكون غطاء لرأسمال إيراني وروسي ومن بين تلك الشركات شركة (كارتل غروب) التي يملكها محافظ حمص السابق إياد غزال** ومقرها في إمارة الشارقة **وشركة البوادي العقارية التي تم إنشاؤها في ٢٠١٢** وبحسب تقارير صحفية وحقوقية فإن محافظ حمص الحالي طلال برازي وهو عراب المخطط التنظيمي لحي باب عمرو في حمص يملك نصف أسهم تلك الشركة .

لقد أتاح المرسوم ٦٦ لعام ٢٠١٢ إعادة تنظيم المنطقة **١٠١ و ١٠٢** الممتدة من جنوب المتحلق الجنوبي إلى الدحاديل والليوان ونهر عيشة وجميعها مناطق سكن عشوائي حيث أن الجزء الأكبر من أراضي المنطقتين الآنفتي الذكر وخاصة الأراضي الممتدة من جنوب اتسترداد المزة إلى كفرسوسة **اقتطعتها شركة دمشق شام القابضة .**

من هنا يأتي تصريح رئيس لجنة التخطيط والإنتاج في برلمان نظام بشار الأسد بأن الشركات الإيرانية سيكون لها حصة الأسد في إعادة إعمار سورية وأشار أيضاً إلى ترحيب حكومة نظام الأسد بمشاركة جميع الشركات الإيرانية في عمليات إعادة الاعمار معلناً استعداد نظام بشار الأسد لتقديم كل ما يلزم من معلومات لهذه الشركات حول كيفية الاستثمار في سورية .

السيدات والسادة :

إن إيران لم تدخر جهداً بل ضاعفت جهودها خلال الثماني سنوات السابقة من خلال التجار والمقاولين الإيرانيين من أجل شراء عقارات وأراضي سكنية إستراتيجية في عدد من المدن السورية وذلك بتشجيع ودعم من الحكومة الإيرانية وتسهيلات من حكومة نظام بشار الأسد لم يحظ بها أي سوري في سابقاً .

يلعب اليوم التجار ورجال الأعمال وشركات المقاولات الإيرانية بسوق العقارات السوري بكل أريحية فكما يخطط الحرس الثوري الإيراني للسيطرة على سورية عسكرياً فإن المذكورين آنفاً يتحركون على جبهة أخرى وهي جبهة التملك العقاري والاستحواذ على عقود إعادة الإعمار في سورية من أجل التغيير الديموغرافي بعد أن نفذت آلة القتل الإيرانية جريمة التهجير القسري لكثير من المناطق السورية .

حيث أكدت الوقائع وتقارير منظمات حقوقية أن بشار الأسد قد باع لإيران أراضٍ سورية كثيرة ومنشآت وفنادق من أجل أن يسدد الديون المتراكمة على نظامه وأصبحت تلك العقارات مسجلة بأسماء إيرانيين بالصحيفة العقارية في سورية وبخاصة في العاصمة دمشق وريفها .

وعلى سبيل المثال لا الحصر ثمة مشروع سكني إيراني كامل أقيم في منطقة المزة التي توجد فيها السفارة الإيرانية في دمشق فضلاً عن الأحياء السكنية المدمرة التي وضع الإيرانيون يدهم عليها ثم استوطنوا بها .

وأحياء أخرى تم ابتزاز سكانها وإن كانوا مؤيدين للنظام السوري وتم إجبارهم على التخلي عن مساكنهم .

السيدات والسادة :

لقد قدم نظام بشار الأسد كل ما يسهل عمليات البيع والشراء في حي القابون في دمشق للشركات الإيرانية وذلك من خلال قوانين سنها لهذه الغاية **حيث كان يسهل للإيرانيين تملك كل ما يريدون في سوريا مثل القانون رقم ٢٥ لعام ٢٠١٣ الذي سمح بتبليغ المدعى عليه بالدعوى غيابياً عن طريق الصحف في المناطق الساخنة والمشتعلة .**

واستخدم هذا القانون من قبل الإيرانيين في التبليغ للسوريين في المناطق الساخنة علماً أن غالبية سكان المنطقة غير موجودين بسبب ظروف الحرب الأمر الذي ينتهي بوضع اليد على كل أملاك السكان الأصليين وبأحكام قضائية صادرة عن محاكم نظام بشار الأسد .

من خلال ذلك القانون تم تثبيت بيع ملكيات عقارية للإيرانيين خاصة في منطقة دمشق القد يمة وفي المنطقة الممتدة من خلف الجامع الأموي حتى منطقة باب توما كما تملك الشركات الإيرانية أيضاً فنادق كالدة- الإيوان - آسيا - دمشق الدولي - فينيسيا - البتراء - سميرة اميس .

السيدات والسادة :

من خلال تأمل الواقع السوري فإن التغيير الديموغرافي لصالح الشيعة على حساب السكان السنة لم يعد خافياً على أحد الآن، **فقد وفرت المؤسسات الحكومية التابعة لنظام بشار الأسد كل التسهيلات القانونية لتجنيس غير السوريين الذين تم تجنيدهم ضمن مليشياتها، وسهلت هذه المؤسسات الحكومية التابعة لنظام بشار الأسد عمليات تزوير الإيرانيين لأوراق ثبوتية تثبت شرائهم لعقارات سوريين نزحوا أو قتلوا، ليصبح اليوم مئات الآلاف من الإيرانيين مستوطنين في دمشق وريفها .**

لذلك تسعى إيران اليوم بكل الوسائل لتقوية نفوذها المستقبلي في المنطقة خاصة بعد إدراكها بأن روسيا تسير في مرحلة سوف تتنازل فيها عن بشار الأسد بصفقة سياسية دولية وبالتالي فإن التواجد الشعبي والاقتصادي والاجتماعي هو آخر الأدوات المتبقية لدى إيران في سورية .

لذا فإن إيران تبذل كل ما في وسعها وبتسهيلات منقطعة النظير من نظام بشار الأسد بأن يكون لشركات إعادة الإعمار الإيرانية الدور الفعال بتغيير التركيبة الديموغرافية في سورية بعد أن نجحت آلة القتل الإيرانية والروسية بتحقيق نتائج كبيرة في جريمة التهجير القسري لسكان سورية وحيث أن صدور القانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٨ وبالتزامن مع سيطرة قوات نظام بشار الأسد والحرس الثوري الإيراني على محيط مدينة دمشق له مدلولات كثيرة **كنا قد اشرنا إليها بمذكرة سابقة لذلك نبين نحن القانونيين السوريين** بأنه لا حل سياسي في سورية إذا لم يكن هذا الحل مبنياً على العدالة الانتقالية ومحاسبة المسؤولين المحليين والدوليين عن جرائم القتل والإبادة الجماعية والتهجير القسري في سورية فلا سلام بلا عدالة ونطالب بالآتي :

١- عدم البدء بإعادة إعمار سورية قبل تحقيق الانتقال السياسي للسلطة وفق مقررات بيان جنيف ١ والقرارين ٢١١٨ و٢٢٥٤ .

٢- السعي من خلال مجلس الأمن الدولي لوقف وإلغاء المرسوم ٦٦ / ٢٠١٢ و القانون ١٠/ ٢٠١٨ ووقف سائر عمليات إعادة الإعمار الهادفة لترسيخ التغيير الديمغرافي من خلال الشركات الإيرانية والروسية والسورية التابعة

لنظام بشار الأسد سيما شركة دمشق شام القابضة التي تتستر وراءها كل تلك الشركات الإيرانية التي ذكرناها في متن هذه المذكرة .

٣- تحميل نظام بشار الأسد والنظام الإيراني والنظام الروسي المسؤولية القانونية والجزائية عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية قي سورية وإصدار قرار في مجلس الأمن الدولي بإخراج قوات الحرس الثوري الإيراني ومليشيات إيران الطائفية والقوات الروسية الغازية وكافة المليشيات الأجنبية الأخرى في سورية .

ينتهز القانونيون السوريون الأحرار هذه المناسبة ويعربون عن فائق احترامهم وتقديرهم

هيئة القانونيين السوريين